

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

فإن جاز حدوث حال من الأحوال له امتنع حدوث ذلك الحادث عن علة تامة أزلية وهو الموجب بالذات كما تقدم وكما هو معلوم ومتفق عليه بين العقلاء ولا بد من محدث والمحدث ان كان سوى ا □ فالقول في حدوثه ان كان محدثا أو في حدوث ذلك الاحداث له بعد أن لم يكن كالقول في حدوث ذلك الحادث وان كان هو ا □ تعالى امتنع أن يكون موجبا بالذات له إذ القديم لا يكون موجبا بالذات لحادث كما بين فامتنع ثبوت العلة القديمة وإذا لم يكن الصانع موجبا بالذات فلا يكون علة تامة امتنع قدم شيء من العالم لأنه لا يكون قديم إلا عن علة تامة وإن قيل إنه لا يجوز حدوث لما فرض قديما معلولا للأول فهذا مع أنه يقل به أحد من العقلاء فهو باطل لوجه .

(أحدها) أن واجب الوجود تحدث له النسب والاضافات باتفاق العقلاء فحدوث ذلك لغيره أولى .

(الثانى) أن الحوادث مشهودة فى العالم العلوي والسفلى وهذه الحوادث صادرة عن ا □ إما بوسط أو غير وسط فإذا كانت بوسط فتلك الوسائط حدثت عنها أمور بعد أن لم تكن فلزم حدوث الاحوال للقديم سواء كان هو الصانع أو كان هو الوسائط للصانع